

بحسب منظمة الشفافية الدولية يجب المحافظة على سجلات النفط مقابل الغذاء من أجل المحافظين

تطالب منظمة الشفافية الدولية في اجتماعها الدولي التدخل السريع من أجل تفادي خسارة الأدلة الحيوية

برلين، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005

ستزول الأدلة الحيوية لمقايضة المسؤولين الفاسدين في 2200 شركة وفي الأمم المتحدة وعدد من الحكومات الوطنية ما لم تتخذ منظمة الأمم المتحدة تدابير سريعة لتفادي عودة سجلات التحقيق في فضيحة برنامج النفط مقابل الغذاء إلى دول المنشأ وغالبيتها إلى دولة العراق.

يدعو قرار اعتمده منظمة الشفافية الدولية اليوم بإجماع جميع أعضائها في اجتماع العضوية السنوية الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان للاحتفاظ بجميع السجلات المتصلة بلجنة التحقيق المستقلة الخاضعة لسيطرة منظمة الأمم المتحدة. يرى بيتر إيجن، رئيس منظمة الشفافية الدولية الذي نقل القرار إلى الأمين العام في رسالة اليوم "أنه من المنافي للمنطق أن تُسلم أدلة حاسمة بسرعة كبيرة مما يُخرجها من متناول المدعين العامين ويُساعد على حماية المجرمين من سيف العدالة. ستحرص منظمة الشفافية الدولية على مراقبة مدى تطبيق توصيات لجنة فولكر وسيحرص على أن يتقدم المدعون العامين بشكاوى بحق الحكومات والشركات والمسؤولين في الأمم المتحدة".

كما تحت الرسالة إلى أنان على أن يُشكّل فريق عمل صغير يألف سجلات اللجنة لدى الأمم المتحدة ليُسهّل النفاذ الي السجلات عبر إنفاذ القانون. يُتوقع أن تُرجع مستندات اللجنة إلى مصادرها الساسية عند أواخر العام 2005 ما لم تتخذ تدابير بهذا الشأن بما معناه أنه سيستحيل على المدعين العامين وعلى غيرهم من هيئات إنفاذ القوانين النفاذ إليها لبناء حجج متينة في دعوهم ضد مسؤولين متورطين في الفضيحة.

أنفق ثمانية من أعضاء اللجنة سنة ونصف السنة يُحققون في النشاطات الجرمية التي تميّز بها مجرى البرنامج وأنفقوا \$35 مليون دولار وجمعوا 12 مليون مستنداً لدعم حججهم مما قد يُشكّل أدلة لا تقدر بثمن في تحقيقات مستقبلية.

بحسب ديفيد نوسبوم رئيس منظمة الشفافية الدولية "أعدّ برنامج النفط مقابل الغذاء للحرص على أن يتمكن شعب العراق من كفاية ذاته. ونظراً لتورط 2200 شركة في تحويل هذا الهجاف المهمّ فإذا أفلتت هذه السجلات الحيوية من قبضة المدعين سيُشكّل هذا صفةً للمصلحة العامة".

أتى نصّ قرار منظمة الشفافية الدولية على الشكل التالي:

عبر اعضاء منظمة الشفافية الدولية عن سخطهم حيال ما يزعّم في تقرير التحقيق المستقلة المعروفة بجملة فولكر من تسديد للرشاوى وإدارة برنامج النفط مقابل الغذاء الذي شكّل فضيحة. يدعو الاجتماع السنوي لأعضاء منظمة الشفافية الدولية الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إلى اتخاذ تدابير سريعة للحرص على إبقاء الأدلة التي جمعتها لجنة فولكر تحت مراقبة منظمة الأمم المتحدة وعلى وضعها بمتناول المدعين العامين وغيرهم من السلطات المعنية حول العالم للفترة اللازمة.

ستعتمد منظمة الشفافية الدولية بفروعها الوطنية إلى مراقبة مدى متابعة توصيات تقرير فولكر مراقبة عن كثب وستعدّ تقريراً بشأن عمل اللجنة تباعاً. ويتعيّن بشكل خاص على المدعين العام على المستوى الوطنيين اتخاذ

التدابير بشأن الانتهاكات القانونيّة التي أوردتها التقرير ويتعيّن على الأمم المتحدة الحرص على برامج تشغيليّة مستقبلية وعلى الشركات أن تحرص على الامتثال الفعلي لموجباتها القانونيّة والأخلاقيّة".

إنّ منظمة الشفافية الدوليّة هي منظمة المجتمع المدني الدوليّة التي تقود حملة مكافحة الفساد.